قراءة في كتاب:" مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة" للدكتور عبد المجيد النجار

الدكتور السعيد رحماني

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

إن مقاصد الشريعة من أجل مباحث علم أصول الفقه التي نالت عناية الباحثين والكتاب في ساحة الفكر الإسلامي في المدة الأخيرة، وذلك لما تكتسيه مباحث المقاصد من الأهمية ،وما تتبوؤه من المكانة لدى الأصوليين والفقهاء ورجال القانون وفلسفة التشريع .

وقد توجهت عناية الباحثين المعاصرين نحو هذا الفن الجليل لخدمة جوانبه المختلفة ، ولذلك جاءت محاولاتهم متنوعة ومتشعبة، فمنهم من حاول إبراز أهمية مقاصد الشريعة، ومدى حاجة العصر إليها ومنهم من اجتهد في التعريف بها وبيانها، ومنهم من حاول إبراز جهود القدامى في خدمتها وتجديدها ومنهم من حاول إعادة النظر في ترتيب المقاصد ..

وفي سياق هذه الجهود العلمية المحمودة والمشكورة، تأتي محاولتنا هذه لتتناول جانبا في غاية الأهمية من جوانب مقاصد الشريعة، ألا وهي الأبعاد الجديدة لهذه المقاصد كما هي عند واحد من أعلام المدرسة الأصولية المالكية بالمغرب الإسلامي(الأستاذ الدكتور عبد المجيد عمر النجار) خريج جامعتي الزيتونة المعمورة، والأزهر الشريف.

إن هذه المقاربة جاءت لتقف عند جهود الأستاذ النجار في خدمة مقاصد الشريعة وإبراز أبعادها الجديدة، في ظل المستجدات التي عرفتها الحياة المعاصرة، وما نتج عنها من مشكلات معقدة، تواجه الإنسان في عناصر تكوينه، ومقومات وجوده، وتهدد شخصيته ووجوده بمختلف أبعاده المادية والمعنوية والروحية .

وإننا إذ نقدم هذه المحاولة، فإننا سنحاول الوقوف عند أهم ما نرى ونقدر أنه يعبر عن جوانب التجديد في هذه الدراسة، التي ظهرت في السنتين الماضيتين، والتي نقدر أنها دراسة متميزة.

وسنتناول في هذه الدراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: نبذة عن حياة الدكتور النجار وتكوينه العلمي:

أولا: المولد والتكوين: ولد الأستاذ الدكتور عبد المجيد النجار بمدنين بتونس بتاريخ 28/ 5/ 1945 م، ونشأ بها في مراحل حياته الأولى كسائر أبناء المسلمين،تحت رعاية الوالدين الكريمين الذين يكدحان من أجل توفير القوت الضروري، في وضع اقتصادي عسير جدا، نتيجة الفقر الشديد الذي كان يخيم على معظم العائلات المسلمة في تلك الفترة من الزمن.

تدرج الأستاذ الدكتور عبد المجيد عمر النجّار في التعليم عبر مراحله من الإعدادي إلى الثانوي إلى أن وصل إلى ما كان يطمح إليه منذ نعومة أظافره من التخرج من الجامعة بأعلى شهادة جامعية يتيحها التعليم الجامعي الحديث،إذ أنه استطاع بتوفيق الله وتيسيره أن ينهي مسيرته التعليمية بالحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الإسلامية من أرقى جامعة في هذا الاختصاص في العالم الإسلامي هي جامعة الأزهر.وبعد أن تحصل الأستاذ النجار على شهادة الليسانس، في اختصاص أصول الدين من الجامعة الزيتونية سنة 1972م، بتقدير جيد جدا. ومن ثم انفتح أمامه الطريق ليواصل تعليمه العالي ـ الذي كان أغلى أمنية كان يتمناها كما أخبرني بذلك ذات مرة وأنا معه في باريس ـ انتقل إلى مصر حيث جامعة الأزهر قبلة طلاب العلوم الإسلامية في تلك الفترة، ومنها تخرج بشهادة الماجستير من كلية أصول الدين في اختصاص العقيدة والفلسفة، وكان ذلك سنة 1974م.وكان التقدير كالعادة من الدرجة العالية، فقد حصل على الماجستير بتقدير جيد جدا.

لم يتوقف الدكتور النجار عند درجة الماجستير، بل واصل جهوده واجتهاده في طلب العلم وفي بذله بالتدريس والتعليم، إلى أن أكرمه الله تعالى بالحصول على شهادة الدكتوراه من جامعة الأزهر المرموقة سنة 1981م،

بتقدير: مرتبة الشرف الأولى. فتوج بذلك مسيرته التعليمة ومساره العلمي بهذه الشهادة العلمية الأكاديمية، التي تضع صاحبها في مصاف الباحثين والأساتذة المرموقين. فانفتح بذلك أمامه مرة أخرى باب البحث العلمي، وباب العالمية كما انفتح له من قبل باب الدراسة والتحصيل، وقد أصبح الأستاذ النجار من كبار أساتذة العلوم الإسلامية والفكر الإسلامي في العالم العربي والإسلامي.

ثانيا: الجمع بين المدرستين الأزهرية والزيتونية:

يعتبر الدكتور عبد المجيد النجار من بين الأساتذة القلائل الذين جمعوا في التكوين والتحصيل العلمي الإسلامي بين مدرستين إسلاميتين عريقتين بكل المقاييس: هما جامعة الزيتونة المرموقة، وجامعة الأزهر العريقة. فقد نال حظ التكوين بهاتين المؤسستين ،فاجتمع له بذلك ما لم يجتمع إلا للمحظوظين ،فاجتمع له بذلك منهج المدرسة المالكية في الزيتونة بما يتميز به من العمق والدقة والتحقيق، ومنهج المدرسة الأزهرية بما يتميز به من السعة والشمولية والإحاطة بالعلوم الإسلامية في مختلف مدارسها .

ولقد انعكس هذا الجمع بين منهج المدرستين على شخصية الدكتور عبد المجيد النجار إن على صعيد التدريس وإن على مستوى التأليف والكتابة.

أما التدريس فقد جمع فيه الأستاذ بين الدقة والمنهجية والجدية الكبيرة، وبين السعة والإحاطة بالمسائل وتشعباتها وتفاصيلها ،فمحاضراته تجلب إليها الطلبة وتشد أعناقهم إليها من البداية إلى النهاية ،بل إن الطلبة لا يشعرون معه بالملل والتعب ،وكثيرا ما يطلب هو التوقف عن الدرس لا الطلبة ،وذلك حين ينال منه التعب.

وهذا لا شك أثر من آثار الجمع بين علوم المدرستين؛ اللتين نال منهما الدكتور النجار حظه من التكوين والتعليم. ولا يفوتني هنا في هذه العجالة أن أشير إلى ميزة أساسية في شخصية الدكتور عبد المجيد النجار، هي تواضعه الجم وتفانيه التام في خدمة طلبته، وحرصه الشديد على إيصال مضمون المحاضرة إليهم بهدوء وأريحية عجيبة، تجعل الطلبة يشعرون معه بالراحة

والهدوء والسكينة .وقد شهد له بذلك عدد كبير من تلامذته المتميزين، والذين أصبحوا اليوم أساتذة وباحثين في كثير من الجامعات في العلمين العربي والإسلامي،ومنهم كاتب هذه السطور. وهذه في حقيقة الأمر ميزة الأساتذة الكبار من أساتذة العلوم الإسلامية وغيرهم، والتي قلما تتوفر في إلا في القليل منهم.

ثالثا: الجهود العلمية للدكتور النجار في خدمة مقاصد الشريعة: يعتبر الأستاذ الدكتور عبد المجيد النجار من الأساتذة الباحثين المهتمين بمقاصد الشريعة الإسلامية تدريسا،وتأليفا في ساحة الفكر الإسلامي المعاصر، في سياق اهتمامه بالحركات الإصلاحية، وسعيه للنهوض بجانب هام وحيوي من جوانب الفكر الإسلامي، فقد تولى تدريس الفكر الإسلامي والفلسفة الإسلامية، والعقيدة ومقاصد الشريعة في العديد من كليات الشريعة، في البلاد العربية، بدءا بكلية أصول الدين بالجامعة الزيتونية وانتهاء بالمعهد الأوروبي للعلوم الإنسانية بباريس.

وأثناء تدريسه بالجامعة تمكن الدكتور النجار من الإلمام الدقيق والعميق بموضوع المقاصد، الذي تلقى مبادئه الأولى وأصوله في مرحلة التعليم بالجامعة الزيتونية، وقد عاصر فيها إمام المقاصد وباعث نهضتها في القرن العشرين، الإمام الفقيه سماحة الإمام العلامة الطاهر بن عاشور.

المبحث الثاني: الأبعاد الجديدة لمقاصد الشريعة الإسلامية:

لم تنقطع جهود مدرسة المغرب الإسلامي الأصولية في تأصيل وتجديد مقاصد الشريعة؛ بل توالت جهود هذه المدرسة المتميزة والرائدة في هذا الفن العالي من فنون علوم الشريعة الإسلامية، وقدمت إسهاماتها الحاسمة في خدمة الأمة الإسلامية في هذا الباب.فلم يخل وقت من الأوقات، ولازمن من الأزمنة من وجود الاهتمام لدى السادة المالكية بمقاصد الشريعة، كما لم يكن عند غيرهم.

وهاهي دراسة الدكتور عبد المجيد النجار تأتي اليوم لتؤكد هذا الزعم الذي زعمناه وتعطيه ما يستحق من الصِّدقية.

ونظرا لأهمية هذه الدراسة وتميزها من حيث المنهج، ومن حيث الترتيب والتبويب، ومن حيث مواكبة المستجدات ومحاولة التكيف معها؛ فقد رأيت أن أقف عندها قصد التنويه بها وتعريف الناس بها ولفت انتباه الباحثين والدارسين إلى قيمتها العلمية وجديتها وجدتها.

وسأبدأ أولا بالتعريف بالكتاب، ثم أحاول الوقوف عند أهم ما تميز به عن سابقيه.

أولا :كتاب مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة : يعد كتاب مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة دراسة علمية جادة ومتميزة، أقدم عليه الدكتور عبد المجيد النجار وقدمها لتكون لبنة في ذلك البناء العلمي الشامخ الذي شيدته مدرسة المغرب الإسلامي الأصولية كما اصطلحنا عليها في دراستنا التي أعددناه للنشر قريبا.وهي من آخر ما أنتجته قريحة الأستاذ ،وقد جاء الكتاب تتويجا لسنوات من البحث والتدريس والاهتمام بهذا الموضوع الثري والحي، زاول طبعة صدرت لهذا الكتاب هي هذه الطبعة التي بين أيدنا وقد تولت طباعتها وإصدارها دار الغرب الإسلامي العريقة في الاهتمام بترا ث المغاربة الفقهي والأصولي.جاءت هذه الطبعة متوسطة الحجم في ثوب جميل وحلة قشيبة ولون اصفر خفيف على العين يساعد القارئ على الاسترسال في القراءة حتى النهاية .

والكتاب يقع في ثلاثمائة صفحة .أما تقسيمه وتبوبه فقد جاء على الطريقة العلمية المنهجية المعتادة عند الأستاذ الدكتور عبد المجيد النجار، فقد قسم الكتاب إلى ستة أبواب كل باب مقسم إلى عدد من الفصول .

أما الباب الأول فهو عبارة عن مدخل إلى مقاصد الشريعة وفيه عدد من الفصول تناول الفصل الأول مقدمات في مقاصد الشريعة شملت التعريف بالمقاصد وبيان أهميتها والاهتمام العلمي بها وكذا مسالك العلم بمقاصد الشريعة.

أما الفصل الثاني فيتحدث عن موضوع مهم ودقيق هو تصنيف مقاصد الشريعة وهنا نلاحظ شيئا جديدا هو طريقة التقسيم فقد عمد الأستاذ على تقسيمها على نحو متميز إذ قسمها على النحو التالي:

أولا: المقاصد بحسب قوة الثبوت وهي المقاصد القطعية والمقاصد الظنية والمقاصد الوهمية

ثانيا : المقاصد بحسب المناط وهي المقاصد الكلية والمقاصد النوعية والمقاصد الجزئية.

ثالثا : المقاصد بحسب الشمول وهي المقاصد العامة والمقاصد الخاصة .

رابعا : المقاصد بحسب الأصلية وهي مقاصد الأصول ومقاصد الوسائل.

خامسا: المقاصد بحسب قوة المصلحة وهي المقاصد الضرورية والمقاصد الحاجية والمقاصد التحسينية . ليختم هذا الباب بمناقشة موضوع التقسيم وبيان رأيه في ما كان من تقسيم المقاصد في منظومة الفكر الأصولي الإسلامي، وما يقترحه بعض المعاصرين من تقسيم جديد يراعي اعتبارات كثيرة مستجدة في هذا الزمان، وسنرجع إلى بحث هذه المسالة عند الحديث عن مناحي التجديد عند النجار في هذه الدراسة.

أما الباب الثاني من هذه الدراسة فهو يتناول مقاصد الشريعة في حفظ قيمة الحياة الإنسانية. ولتحقيق هذا الغرض تم تقسيم الباب إلى فصلين تناول الأول مقصد حفظ الدين ،وذلك من خلال بيان معنى الدين ومسألة حفظ الدين ومسالك حفظه ، وعند النقطة الأخيرة يتوقف الأستاذ الدكتور عبد المجيد النجار مطولا ليشرح كل ما يتصل بهذا المسلك من القضايا .وهنا يقسم مسالك حفظ الدين تقسيما جديد يشمل كل القضايا التي يجب توفرها في حفظ الدين مما جعله هنا يجدد في المسالة تجديدا ملحوظا.وإذا أردنا أن نقف عند هذه المسالك التي اقترحها النجار لحفظ الدين فإنها جاءت على النحو التالي:

أولا :مسلك حفظ الدين بتوفير أسبابه :وتتمثل هذه الأسباب في حفظ الدين بالتيسير أولا وبالاجتهاد ثانيا وبالتبليغ رابعا وبالسلطان في المقام الأخير .

ثانيا: مسلك حفظ الدين بدفع العوائق التي تقف في طريقه :وهنا يقدم المؤلف بيانا للعوائق التي تقف في وجه إقامة الدين وكيفية إزالتها ويتم ذلك عبر خمس مراحل هي: الأولى حفظ الدين بمدافعة الهوى،والثانية حفظ الدين بمدافعة الاستبداد الفكري، والثالثة حفظ الدين بمدافعة التحريف الذي قد يقع على نصوص الوحي، والرابعة حفظ الدين بمدافعة الإرجاف وأخيرا حفظ الدين بالجهاد ودفع العدوان عليه وعلى قيمه وعقائده.

أما الفصل الثاني من هذا الباب فقد جاء تحت عنوان ـ مهم ومثير في هذا العصر الذي جعل لنفسه عنوانا هو الإنسان فكل الفلسفات الغربية تتكلم عن الإنسان وقيمة الإنسان وكرامة الإنسان وحقوق الإنسان ـ هو مقصد حفظ إنسانية الإنسان، وقد جاء هذا الفصل ليتناول المسائل التي يتم بها حفظ إنسانية الإنسان والمتمثلة فيما يلي :أولا حفظ الفطرة الإنسانية ،ثانيا حفظ الكرامة الإنسانية ،ثالثا حفظ غائية الحياة، وأخيرا حفظ الحرية الإنسانية .

الباب الثالث يتناول مقاصد الشريعة في حفظ الذات الإنسانية ويشتمل هذا الباب على عدة فصول ،الفصل الأول في مقصد حفظ النفس الإنسانية ويتمثل هذا الحفظ في أمرين هما : الحفظ المادي للنفس .والحفظ المعنوي لها .

أما الفصل الثاني فهو مقصد حفظ العقل ويتم حفظه بطريقين الأول هو الحفظ المادي والثاني هو الحفظ المعنوي.ويتم ذلك من الناحية العملية بعدة طرق ذكرها المؤلف في ثنايا الكتاب.

أما الباب الرابع فهو باب مقاصد الشريعة في حفظ المجتمع: ويتألف هو الآخر من فصلين يتناول الأول مقصد حفظ النسل والمسالك التي يتم بها حفظه وهي الإنجاب وحفظ النسب.ويتناول الفصل الثاني مقصد حفظ

الكيان الاجتماعي من خلال أمرين أساسيين هما: حفظ المؤسسية الاجتماعية وحفظ العلاقات الاجتماعية.

الباب الخامس يتناول مقصدا هاما آخر له امتدادات واسعة في الحياة المعاصرة، وله مكانة متميزة في الفكر الإنساني اليوم بفرعيه أو بشقيه الشق المتعلق بالمال، والشق المتعلق بالبيئة. وقد تم بحث الموضوع في فصلين خصص الأول للحديث عن مقص حفظ المال وما أدراك ما المال في الحياة المعاصرة.وكيفية حفظه والطرق التي يتم بها حفظه، وهي الحفظ بالكسب والتنمية، والحفظ من التلف، والحفظ بحماية الملكية والحفظ بحماية القيمة والحفظ بالتداول والترويج.

وخصص الفصل الثاني لبحث مقصد حفظ البيئة ويكزن ذلك بحفظها من التلف ومن التلوث ومن فرط الاستهلاك، وأخيرا حفظها بالتنمية.

أما الباب الأخير من أبواب الكتاب فقد تحدث فيه المؤلف عن مسألة بالغة الأهمية ،هي مسالة تفعيل مقاصد الشريعة .هذه القضية في الحقيقة من أهم القضايا التي تتطلب البحث والعناية من قبل الدارسين المتخصصين في هذا الفن. وقد أحسن المؤلف إذ أفردها بباب كامل جعله خاتمة دراسته القيمة هذه، وتتويجا لبحثه المتميز في علم مقاصد الشريعة، الأمر الذي ينم عن نزوع المؤلف إلى الرغبة الشديدة نحو التجديد.

ويشتمل الباب على فصلين، الأول يتناول التحقيق في ذات المقاصد،وذلك بتحديد درجات المقاصد، وأولوياتها. أما في كيفية تحديد درجات المقاصد فيعتمد على جملة من المحددات تتلخص في أولا الاستدلال بالأمر والنهي، وثانيا الاستدلال بقوة العقاب،ثم الاستدلال بالوعد ولوعيد، وفي الأخير الاستدلال بقوة المنفعة والضرر.

ويتناول المبحث الثاني من هذا الفصل تحديد أولويات المقاصد بالموازنة ،وهنا يتكلم المؤلف عن الموازنة ودورها في تحديد أولويات المقاصد،وتتم الموازنة على ثلاث مستويات الأول الموازنة بحسب قوة

الثبوت، المستوى الثاني الموازنة بحسب قوة الأثر .المستوى الثالث الموازنة بحسب عموم الأثر.

وفي الفصل الثاني من الباب الأخير نجد الحديث عن التحقيق في مآلات المقاصد وهو آخر موضوع تناوله المؤلف بالبحث والدراسة ويتحدث فيه عن مآلات المقاصد من خلال مبحثين: الأول هو العلم بالمؤثرات على أولويات المقاصد .

والثاني يتناول مسالك الكشف عن مآلات المقاصد.

وهنا في هذا المباحث يتكلم الأستاذ النجار عن عديد المسالك التي يتم بها الكشف عن مآلات المقاصد الشرعية وتتمثل في العناصر التالية :

الأول: مسلك الاستقراء الواقعي.

الثاني : مسلك الاستبصار المستقبلي.

الثالث: مسلك الاسترشاد بالعادات الطبيعية.

الرابع: مسلك الاسترشاد بالعادات العرفية.

خامسا : مسلك الاسترشاد بقصد الفاعل.

هذه المسالك تؤدي إلى الكشف عن مآلات المقاصد الشرعية بطريق شامل ودقيق يراعي الأحوال والظروف التي تحيط بالمكلفين من جميع الجوانب. وبهذا يقدم لنا فضيلة الأستاذ الدكتور عبد المجيد النجار دراسة أكاديمية قيمة لموضوع هام من أهم الموضوعات التي يحتاجها الفكر الإسلامي المعاصر.وفيما يلي نقف عند جوانب التجديد التي طرقها المؤلف.

جوانب التجديد في دراسة المقاصد عند النجار :

لا ريب أن الفكر الإسلامي المعاصر عرف العديد من الدراسات التي عنيت بمقاصد الشريعة، فما الذي يميز هذه الدراسة عن تلك المحاولات ؟

إن الدراسة التي نحن بصدد الحديث عنها تتميز بكثير من الجدة والتميز، ويمكن أن نتلمس أهم المناحي التجديدية التي جاءت بها في النقاط التالية :

أولا:التجديد في طريقة العرض وأسلوب الدراسة والتقسيم والترتيب والتبويب: إن المطلع على الكتاب يجد هذا الأمر جليا واضحا تمام الوضوح. فقد قسم الدكتور عبد المجيد النجار دراسته على نحو متميز يجعل القارئ يشعر بوجود نوع من التميز ويمكن أن نلاحظ ذلك منذ الفصل الأول الذي يتضمن الحديث عن التعريف ثم عن مسالك العلم بالمقاصد الشرعية والتي تنحصر في أربعة مسالك مرتبة ترتيبا منطقيا متسلسلا،كما نلحظ المنحى التجديدي أيضا في مسألة التبويب والتقسيم في الفصل الثاني الذي يبين لنا فه المؤلف سبيل تصنيف المقاصد الذي يعتمد عنصرين هما التصنيف بحسب قوة الثبوت ن والتصنيف بحسب المناط ، والتصنيف بحسب الشمول والتصنيف بحسب الأصلية والتصنيف بحسب قوة المصلحة . وهذا التصنيف بهذه الطريقة الخماسية التي تحيط بقضية التصنيف وتجمع الوجه الممكنة في تصنفها يدل على الجدة والعمق والأصالة في البحث كما أسلفنا القول.كما يمكن أن نلحظ هذا المنحى التجديدي بصورة أوضح في عناوين الأبواب وفي تقسيماتها فالباب الثاني جاء تحت عنوان مقاصد الشريعة في حفظ قيمة الحياة الإنسانية ويتفرع عنه الحديث عن مقصدين عظيمين الأول معهود مألوف في كتب السابقين أما الثاني فهو أمر جديد لا نجد له نظيرا في الدراسات السابقة وهو مقصد حفظ إنسانية الإنسان وقد أبدع الدكتور النجار هنا بوضعه هذه التسمية التي تعبر عن اهتمام الشريعة بإنسانية الإنسان وعن المكانة التي يتبوؤها هذا المخلوق في المنظومة التشريعية الإسلامية على عكس ما يدعيه بعض المتقولين من الذين يتهمون الإسلام بإهمال الإنسان والقيمة الإنسانية. وإذا هذا الباب قد كشف عن جانب مهم من جوانب التجديد في هذه المحاولة فإن الأبواب الموالية تزيد الأمر وضوحا وبيانا ففي الباب الرابع يأتي الاهتمام بمقاصد حفظ المجتمع بحفظ كيانه الاجتماعي من خلال حفظ مؤسساته وحفظ المجتمع بواسطتها، كما يتم حفظه أي المجتمع بحفظ العلاقات الاجتماعية .وهذا أمر في غاية الأهمية في الحياة المعاصرة التي تتسم بالتعقيد الشديد والتداخل الكبير مما يستدعي إيجاد آليات قوية وفعالة لحفظ الكيان الاجتماعي . أما الباب الخامس فه الآخر

يحمل الكثير من التجديد والتميز إذ أنه يعطي حيزا واسعا من الاهتمام لحفظ البيئة ويعتبر ذلك مقصدا من مقاصد الشريعة ،وهذا أمر يدل على مسايرة الشريعة ومواكبتها للمستجدات خاصة إذا علمنا أن مشكلة حماية البيئة من أهم المعضلات التي تواجه العالم المعاصر وقد طرحت قضاياها على أعلى مستوى .وهنا نجد الدكتور النجار يقدم رؤية الشريعة الإسلامية في حل هذه المعضلة من منظور مقاصدي عميق يقوم على فلسفة دقيقة ونظرة عميقة نافذة وشاملة تعتبر حفظ البيئة مقصدا شرعيا مما يرفعه إلى مقام الواجب الديني والتعبدي. وهذا البعد يعطي للشريعة الإسلامية بعدا عالميا .

أما الجانب الآخر الذي يعطينا فكرة أخرى أكثر وضوحا عن المنحى التجديدي في هذه الدراسة فهو الباب الأخير الذي ختم به المؤلف كتابه والذي خصصه للحديث عن قضية قلما انتبه إليها الدارسون هي قضية تفعيل مقاصد الشريعة . وهنا يشير المؤلف على أهمية العلم بمقاصد الشريعة في الاجتهاد الفقهي وفي تنزيل الأحكام على الواقع ،لكن هذا العلم وحده غير كاف لتحقيق الهدف من المقاصد ما لم يتم تفعيل المقاصد بصفة عملية فعلية في النظر الفقهي،وذلك بان تكون مقاصد الشريعة حاضرة في ذهن الفقيه حضورا مستداما حيا وهو يباشر نظره الفقهي في تقرير الأحكام،بحيث لا يكون له تقرير حكم بأي وجه من وجوه التقرير إلا وهو مستحضر لمقصده بانيا إياه على اعتبار انه سينتهي على تحقيقه،وهو ما يجعل المقاصد بالنظر فاعلة حقا في التقرير الفقهي وليست مجرد علم نظري قد يبقى حبيس الذهن دون أثر فيما يثمره النظر الفقهي من أحكام[1]

المناحي التجديدية في الدراسة :

يمكن أن تلتمس مناحي التجديد في مقاصد الشريعة الإسلامية عند الشيخ عبد المجيد النجار في أمور عدة لعل أهمها ما يلي:

أولا: مسألة تقسيم المقاصد: لقد درج القدامى على تصنيف المقاصد إلى ثلاثة أنواع، وهو تقسيم اصطلاحي درج عليه العلماء واشتهر عندهم وسار عليه من جاء بعدهم وكان الهدف الأساسي لهذا التقسيم كما

يرى الدكتور عبد المجيد النجار هو تسهيل الدرس وتيسير استيعاب معاني المقاصد وتنمية لهذا العلم الذي كان مندرجا في مبدئه ضمن مسائل علم أصول الفقه.

قال معقبا على التقسيم التقليدي للمقاصد الشرعية " فهذه التقاسيم لا تعدو أن تكون اصطلاحات مفيدة للدرس وهي غير نهائية وليست ملزمة، بل يمكن أن تطور بما يخدم البحث العلمي وبما يفترضه نقدمه وتطوره يتطور الحياة وتوسعها، وتشابك عناصرها[2] .

ونظر لطبيعة التقسيم السابق فإن الكثير من الدراسات الحديثة نظرت فيه واقترحت تقسيمات جديدة لاعتبارات تنبع من طبيعة العصر ومستجدات الحياة.

وقد أشار الدكتور النجار إلى أهم الاقتراحات التي جاء بها الفكر الإسلامي الأصولي في العصر الحديث لتقسيم المقاصد تقسيما جديدا بقوله: "وقد شهد البحث الحديث في المقاصد الشرعية حملة من الاقتراحات تتعلق بتقسيمات جديدة، وتستعمل مصطلحات مستحدثة وعلى سبيل المثال فقد اقترح الدكتور طه جابر العلواني أن تصنف المقاصد الشرعية على أساس المقاصد التفصيلية، وهي التوحيد،والتزكية والعمران. واقترح الدكتور جمال الدين عطية أن يكون أقسام المقاصد من حيث قوة المصلحة فيها خمسة أقسام بدل ثلاثة وهي: الضرورة والحاجة والمنفعة والزينة والفضول.واقترح أيضا أن تصنف المقاصد أيضا بحسب مجالات الحياة التي تتعلق بها. فتكون إذن أربعة أقسام: المقاصد في مجال الفرد والمقاصد في مجال الأسرة: المقاصد في مجال المجتمع والمقاصد في مجال الإنسانية"[3].

وبعد هذا العرض لأكثر المقترحات جدية في تقسيم المقاصد ،يلتفت الشيخ النجار إلى التقسيم الأول الذي عرف للمقاصد وهو التقسيم بحسب قوة المصلحة، وإلى القسم الأول منه الذي يشمل المقاصد الضرورية ويرى أنه لا يفي اليوم بما تتطلبه الضرورات التي يحتاجها الإنسان في إقامة حياته لتكون حياة مستقرة مثمرة.

وبالرغم من قول بعض بأن التقسيم الأول المشهور يشمل الضروريات التي تقوم بها حياة الإنسان، فإن الشيخ عبد المجيد النجار يرى أنه لا يفي بالغرض المطلوب فيقول:" فإن التأمل في أوضاع الحياة الإنسانية وما اعتراها من تعقيد وتشابك، وما أسفر عنه تطورها من أزمان ومشاكل قد أسفر عن أن الكليات الخمس الأساسية ليست هي الضروريات التي جاءت الشريعة تقصد إليها على سبيل الحصر، بل يمكن أن تضاف إليها ضرورات أخرى في نفس قوتها، ولكنها لم تكن مدرجة في التقسيم المألوف في مدونة المقاصد[4].

ثانيا :التجديد بإضافة الأبعاد الجديدة للمقاصد :كان المنحى الأول للتجديد الذي وقفنا عليه في محاولة أستاذنا الدكتور عبد المجيد النجار، هي مسالة تقسيم المقاصد وقد رأينا أنه يدعو إلى تجاوز التقسيم القديم،لنتمكن من إضافة أبعاد جديدة تمكن التشريع الإسلامي من مواكبة المستجدات التي تفرزها الحياة المعاصرة ،بما تزخر به من التطورات.

أما المنحى الثاني الذي نود الوقوف عنده لبيان وتجلية بعض ما نعتقد أنه يعبر عن منحى تجديديا واضحا في هذه الدراسة، فهو محاولة الكشف عن الأبعاد الجديدة لمقاصد الشريعة التي غفل عنها القدامى، أو التي لم يتبين لهم جدوى البحث فيها في وقتهم .فقد حاول المؤلف بعد بيانه لما درج عليه القدامى في بيانهم لمقاصد الشريعة تبويبا وتقسيما وتعليلا،أن يكشف عن تلك الجوانب التي تبين أن الواجب على الفكر الأصولي اليوم أن يبحثها، وينظر إليها ويضيفها لتمثل الأبعاد الجديدة للمقاصد الشريعة ، وعدم الاكتفاء بترديد التقسيمات التقليدية والوقوف عندها .وفيما يلي بيان لأهم ما يمكن اعتباره من قبيل التجديد والتأصيل.

المقصد الأول هو مقصد حفظ إنسانية الإنسان :

لما كان الدكتور النجار يرى أن التقسيم الشائع في مدونة أصول الفقه، ومقاصد الشريعة لم يعد قادرا على الإيفاء بالغرض المقصود للشريعة الإسلامية، فإنه يقدر في دراسته هذه أنه من المفيد أن تضاف مقاصد جديدة تكمل ما بناه القدامى، وتوفر للشريعة مبررات التطور ومسايرة الحوادث

والمستجدات، وعليه يدعو إلى أن يضاف إلى التقسيم السابق أمر جديد هو (مقصد حفظ إنسانية الإنسان) ويبرر هذا الأمر بما يشهده هذا العصر من انتهاك صارح الإنسانية الإنسان في مختلف المذاهب والفلسفات المادية الإلحادية الحديثة؛ فيقول مشير إلى ما يتعرض له الإنسان: "وعلى سبيل المثال فإن عصرنا الحديث بما فشا فيه من فلسفات مادية إلحادية قد شهد انتهاكات كبيرة لمعنى إنسانية الإنسان ،ولقيمة هذا المعنى وعناصر تكوينه،إذ قد انتهكت فطرته بمذاهب لا ترى فيه فطرة ثابتة ، وإنما الإنسان هو الذي يصنع هويته بنفسه كما في الفلسفة الوجودية ،وانتهكت كرامته،فتعرض للظلم والقهر بل للإبادة كما أُبيد الهنود الحمر بالعلم الجديد،وانتهك معنى الغائية في حياته،فظهرت فلسفة عدمية تقوم على اعتبار الحياة الإنسانية قائمة على العبثية ،وانتهكت حريته بالاستبداد والقهر السياسي والثقافية ،وهكذا فإن الإنسان يتعرض لانتهاكات قاسية في عناصره كثيرة من العناصر المكونة لمعنى الإنسانية فيه[5]".

ونتيجة لهذه الانتهاكات الصارخة لإنسانية الإنسان،فإن النجار يرى من الواجب أن يلتفت الفكر الأصولي إلى إبراز مقصد الشريعة في حفظ إنسانية الإنسان ويدعوه إلى القيام بهذه المهمة بالقول:" إذا كان الأمر كذلك فهل لا يكون من الواجب أن يبرز في مقاصد الشريعة هذا المقصد الضروري منها متمثلا في حفظ إنسانية الإنسان بعناصرها المختلفة، وأن يجمع في سبيل ذلك ما ورد في الشريعة من أحكام تنتهي كلها إلى ما يثبت أن هذا المقصد هو مقصد كلي ضروري من مقاصدها، إقرارا لما هو ثابت في الشريعة فعلا من هذا القصد[6]".ويعلل النجار موقفه القائل بضرورة إضافة هذا المقصد الهام بما يلي :

أولا: إقرار لما ثبت في الشريعة الإسلامية من هذا المقصد الذي اعتنت به الشريعة أيما عناية.

ثانيا: مقاومة ما يتعرض له الإنسان عامة ،والإنسان من الديار الإسلامية خاصة، من انتهاك لهذا المقصد الشرعي بضروب مختلفة من الانتهاك.

ثالثا: لأن مقصد حفظ النفس كما ورد في المدونة المقاصدية ليس بقادر على أن يتسع لاستيعاب المعاني التي يتضمنها مقصد حفظ إنسانية الإنسان[7]. هذا هو المنحنى الأول من مناحي التجديد كما نلحظه عند الشيخ عبد المجيد النجار.

المقصد الثاني هو مقصد حفظ البيئة :

تعد مشكلة المحافظة على البيئة في هذا العصر مشكلة المجتمع الإنساني برمته،فقد أضحت قضية المحافظة على البيئة وحمايتها من المخاطر التي تتهددها، وتهدد بذلك المحضن الطبيعي الذي يتجسد عليه الوجود الإنساني، والمكان الذي يمارس عليه الإنسان وظيفته الوجودية.ولهذا توجهت دول العالم إلى الاهتمام بالبيئة وضرورة المحافظة عليها بإصدار تشريعات وقوانين وتوقيع اتفاقيات دولية وإقليمية للمحافظة عليها ومعاقبة من لا يحترم تلك المقاييس التي اتفقت عليها المجموعة الدولية في حماية البيئة ،وتشجع كل الدول التي تحافظ عليها وتقدم لها الدعم والمساندة المادية والتقنية.

ولعل هذا الموقع الجديد الذي تبوأته مسألة حفظ البيئة،هي التي لفتت انتباه الأستاذ النجار ووجهت اهتمامه لبحثها ،فجاء هذا التوجه وهذا الاهتمام بهذه القضية ،وبحثها في إطار المقاصد الشرعية وإدراجها ضمنها نوع من التجديد في هذا الباب.

ولهذا نرى أن منحى تجديديا آخر ،من المناحي التي يمكن أن نقف عليها في كتاب مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة؛ هو إدراج (مقصد حفظ البيئة) ضمن المقاصد الكلية أو الضرورية للشريعة الإسلامية ،ومحاولة الكشف عن مدى عناية الشريعة الإسلامية به.

ففي ظل الحياة الحضارية الحديثة بكل أبعادها التقنية والصناعية والعسكرية التي لا تسعى إلا وراء الكسب المادي ظهرت أزمة خطيرة للغاية تهدد مصير البشرية بأكملها تلكم هي أزمة البيئية والتي ينبغي أن يتلفت إليها

الدارس لمقاصد الشريعة، وأن يضيف إلى الضروريات الخمس مقصدا آخر هو مقصد حفظ البيئة[8] .

والمقصد رغم عدم اندراجه من الناحية التاريخية في مدونة مقاصد الشريعة، إلا أننا لا نعدم الكثير من الشواهد والأدلة التي تؤصل له وتدعو إلى اعتباره مقصدا ضروريا من مقاصد الشريعة.ونظرا لما أفرزته الحياة الحضارية الحديثة من أزمة بيئية خطيرة، أضحت تهدد كيان البشرية،ولما ورد من النصوص والأدلة الشرعية التي تثبت ضرورة هذا المقصد،دعا النجار لإضافته إلى الكليات الخمس،كما سيتضح لاحقا.

عدم اهتمام القدامى بهذا المقصد:

لاحظ النجار أن القدامى لم يلتفتوا إلى هذا المقصد،ولم يعتبروه من كليات الشريعة،ومقاصدها الضرورية،والسبب الذي دعاهم قديما إلى عدم أدراجه ضمن المقاصد الضرورية؛ فهو بتقدير الدكتور النجار، عدم ظهور أزمة البيئة على عهدهم كما ظهرت في عصرنا هذا[9]،ولكون القدامى لم يكونوا يتصورون أن هذا الإنسان الصغير غير قادر على إحداث هذا الخلل في هذا العالم الكبير بما يعود على الحياة بالضرر العظيم،بل بما ينذر بفناء الحياة من أصلها[10].وعليه فمن المستغرب أن لا يدرج الباحثون في المقاصد اليوم هذه المصلحة ضمن المقاصد الضرورية ومع ما يترتب على ضياعها وعدم مراعاتها من تهديد الحياة بالانقراض،ومع ما ظهر في هذا العصر من مشكلات بيئية لا حصر لها ،ومع وجود ما يشهد لها من النصوص.

وإذا كان أمر حفظ البيئة هو كما بينا ،فما المقصود به عند النجار؟ وما وجه الحاجة إلى إدراجه ضمن الكليات؟

يبين لنا الكاتب مقصوده بحفظ البيئة ،بالقول:"المقصود بالبيئة في هذا المقام هو المحضن الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان،والذي عليه أن ينجز فيه مهمة الخلافة في الأرض،متمثلا في كل ماله علاقة بالحياة الإنسانية من أرض وما عليها من حيوان ونبات وجماد،وما يحيط بهما من غلاف جوي،ومن

سماء وما فيه من كواكب وأجرام،يتبين لها علاقة بالحياة وتأثيرا فيها"،فهذه هي البيئة التي يرى النجار ضرورة الاهتمام بها.

والبيئة في المنظور الإسلامي بتقدير النجار هي أمر واسع، وهي بهذا المعنى خلقها الله مهيأة لاستقبال الإنسان، صالحة لأن يقوم فيها بوظيفته الوجودية.[11] أما إذا قام الإنسان بأفعال وتصرفات قد تهدد بإتلاف هذا المحضن الطبيعي الذي ما وجد إلا ليسير للإنسان سبيل القيام بوظيفته الوجودية في الأرض متمثلة في الخلافة عن الله، وتحقيق الاستخلاف في الأرض وعمارتها وفق السنن الربانية، والشريعة المحمدية،الخاتمة للشرائع السماوية كلها، ففي هذه الحالة تكون الإنسانية في خطر عظيم. يقول النجار "ولكن إذا كانت البيئة الطبيعة كما خلقها الله تعالى صالحة لحياة الإنسان أن تكون له محضنا ينجز فيه مهمة الخلافة،فإن الإنسان قد يقوم بتصرفات فردية أو جماعية تنتهي إلى إحداث خلل في النظام البيئي، ويكون لذلك الخلل أثر سلبي على الحياة، وينتهي الأمر إلى تعطيل المسيرة الخلافية للإنسان في الأرض، وأوضح مظهر لذلك ما يقع الآن تنيجة للحضارة الإنسانية الراهنة من أزمة حادة تتعرض لها البيئة، وهي الأزمة التي تنذر بانقراض الحياة على وجه الأرض وليس بتعطيل مسيرة الخلافة الإنسانية فيها فحسب"[12] .

مبررات اعتبار حفظ البيئة مقصدا شرعيا كليا:

يقدم النجار عديد المبررات التي حملته على القول باعتبار حفظ البيئة، وإدراجه ضمن المقاصد الضرورية الكلية، إلى جانب الكليات التي أدرجها القدامى، وهذه المبررات جاءت على النحو التالي:

المبرر الأول:تعطيل المسيرة الخلافية للإنسان:

يرى النجار أن عدم المحافظة على البيئة، وإحداث الخلل الذي يهدد سلامتها، وربما وجودها بالكامل؛ كما هو واقع اليوم بسبب وجود أسلحة الدمار الشامل، الكفيلة بتدمير كوكبنا بالكامل وغيرها من التصرفات، التي نتجت عن تصرفات الإنسان المعاصر، هو أمر خطير،ومن شأنه أن يعطل أهم الوظائف الوجودية للإنسان في الحياة ـ وظيفة الخلافة ـ فيقول

النجار:"فإن الإنسان قد يقوم بتصرفات فردية أو جماعية تنتهي إلى إحداث خلل في النظام البيئي، ويكون لذلك الخلل أثر سلبي على الحياة، وينتهي الأمر إلى تعطيل المسيرة الخلافية للإنسان في الأرض"[13] لذلك "وبناء على ما يمكن أن يحدث الإنسان من خلل في النظام البيئي،وما يكون لذلك من أثر على أدائه لوظيفته التي من أجلها خلق، بل ما يكون له من أثر على مسيرة الحياة بأكملها فقد جاءت الشريعة تحقيق مقصد من المقاصد الضرورية هو مقصد حفظ البيئة"[14]. لذلك ونظرا للأسباب السالفة فمن الطبيعي أن يكون حفظ البيئة من الضروريات التي لا تخلو منا الشريعة الإسلامية، حتى وإن لم يتمكن القدامى من تدوينها والتنصيص عليها، لسبب أو لآخر.

ولما تبين كما يقول النجار :"الآن أن الإنسان قادر على إلحاق الضرر بالبيئة، بل قد فعل ذلك بالفعل ،فإنه من الحق أن يدرج مقصد حفظ البيئة مقصدا شرعيا ضروريا من مقاصد الشريعة،ليكون ذلك مع مقصد حفظ المال مندرجا ضمن مقصد أعلى، هو مقصد حفظ المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان"[15].

المستند الشرعي في قول النجار :

لا ينطلق النجار في قوله هذا من مجرد التفكير العقلي والنظري المجرد ،بل يقف على أرضية متينة من أصول الشريعة ونصوصها فيما ذهب إليه،وبيانا وتوضيحا لهذا الأمر يقول: "والمتأمل في أحكام الشريعة الإسلامية يجد أن كثيرا منها إنما شرع لتحقيق مقصد حفظ البيئة الطبيعية أن تعمل فيها يد الإنسان بتصرفات تخل بنظامها، أو تعطل مقدراتها على أن تكون صالحة للحياة منمية لها، أو تربك توازنها الذي تقوم عليه عناصرها المختلفة، وقد جاءت تلك الأحكام متضافرة كلها على منع الإنسان من ذلك، وأمره بأن يبقي على الطبيعة صالحة كما خلقها الله، وأن يمارس عليها مهمة الخلافة على ذلك الوجه من الصلاح، وما فتئت تلك الأحكام تظهر أهميتها، وتتأكد الحكمة في أوامرها ونواهيها،وذلك كلما أسفرت الأزمة البيئية عن وجهها الكالح، وتعالت نذرها بالمصير الكالح للحياة، وذلك هو مبرر أن

نفرد هذا المقصد الضروري بفصل مستقل من فصول المقاصد الضرورية للشريعة الإسلامية.[16]

وأما النصوص التي يستند إليها فيقول في بيانها:وجماع ما جاء في الدين من أمر بحفظ البيئة ونهي عن أي ضرر ما جاء في القرآن والسنة من نهي مغلظ عن الفساد في الأرض،ومن تشنيع كبير على هذا الصنيع، وذلك في مواطن متعددة ومواقف مختلفة مما يدل على أن حفظ البيئة من الفساد مقصد ضروري من مقاصد الشريعة، ومما جاء في ذلك ،قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ عَٰهَدتَّ مِنۡهُمۡ ثُمَّ يَنقُضُونَ عَهۡدَهُمۡ فِي كُلِّ مَرَّةٖ وَهُمۡ لَا يَتَّقُونَ ٥٦ ﴾[17] و قوله تعالى : ﴿ وَإِذِ ٱسۡتَسۡقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِۦ فَقُلۡنَا ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنفَجَرَتۡ مِنۡهُ ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ قَدۡ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٖ مَّشۡرَبَهُمۡۖ كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ مِن رِّزۡقِ ٱللَّهِ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴾[18] وقوله تعالى: ﴿ وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ﴾[19]،وغيرها من النصوص التي تبين بما لايدع مجالا للتردد في اعتبار حفظ البيئة مقصدا شرعيا ضروريا.

والبيئة المقصودة في الإسلام من منظور النجار؛ ذلك المفهوم الشامل الذي يعبر عنه الفساد في الأرض والذي يشمل الفساد الأخلاقي والاجتماعي والديني والبيئي.[20] ومن هنا جاءت أحكام الشريعة المتصلة بهذا المقصد أحيانا مجملة عامة، وأحيانا مفصلة ،لكنها تهدف كلها إلى تأسيس ثقافة بيئية تعصم التصرف الإنساني من الاعتداء على المحيط الطبيعي بالفساد في أي موضع كان فيه،وفي أي مستوى حضاري وصل إليه.

وأما مستويات حفظ البيئة فيعددها في العناصر التالية:

1 ـ حفظ البيئة من التلف.

2 ـ حفظ البيئة من التلوث .

3 ـ حفظ البيئة من فرط الاستهلاك.

4 ـ حفظ البيئة بالتنمية.[21]

وبهذه النظرة الشاملة والعميقة لقضايا البيئة، وفلسفة حفظها، يكون التشريع الإسلامي قد قدم للبشرية وسائل الحفاظ على البيئة المحضن الطبيعي للحياة البشرية، الذي بدونه لا تتحقق كرامة الإنسان، ولا تظهر منزلته، ومكانته في الوجود ضمن سائر الموجودات الأخرى التي خلقها الله.

المقصد الثالث هو مقصد حفظ المجتمع:

إن التطور المذهل الذي حصل في المجتمعات البشرية، وطريقة الحياة الحديثة والمعاصرة، من جميع الوجوه، سواء ما تعلق منها بالمسكن أو الملبس، أو المشرب، أو العمل والكسب ، وغيرها، كل ذلك حياة المجتمع الإنساني تتخذ شكلا مخالفا ومغايرا تمام التغاير لما كان عليه من قبل، وقد أفرز هذا الوضع الجديد علاقات اجتماعية جديدة،ووضعيات إنسانية تتطلب مفاهيم جديدة وأفكارا جديدة لرعاية شؤون الإنسانية،ولا بد في هذه الحالة أن تكون للشريعة الإسلامية كلمتها، فهل نجد في الفكر الإسلامي ما يمكننا من التعامل مع هذه المستجدات؟ هذا الإشكال هو الذي يهدف النجار إلى الإجابة عنه من خلال اهتمامه بهذا المقصد الذي يسميه (مقصد حفظ المجتمع).

ولأن القدامى من علماء الأصول القدامى لم يلتفتوا إلى هذا المقصد للاعتبارات التي أشرنا إليها، بل كان المقاصديون القدامى يركزون في حديثهم ـ كما يقول النجارـ على حفظ مصالح العباد على حفظ مصلحة الفرد، وكيان الإنسان كفرد دون الالتفات إلى مقصد آخر أعظم منه، وهو حفظ مصلحة الجماعة، مع أن هذه أعظم وأشمل وأفيد للمجتمع.

وأكثر ما كان يركز عليه علماء الأصول والمقاصد هو لفت الانتباه إلى المصلحة الفردية بالأساس وضرب الأمثلة كله يكاد ينحصر فيما تتحقق به المصلحة الفردية.أما حفظ المصلحة الجماعية فقد غاب عن اهتمام المقاصديين، ولم يضف إلى تلك الضروريات التي يجب أن تحفظ.

ولهذا وفي ظل الحياة الاجتماعية المعاصرة التي يطبعها التشابك والتعقيد والتوسع والتي أصبح فيها المجتمع هو المحدد الأكبر لمسارات الحياة، ولما تقلص البعد الفردي الفئوي مسافات كبيرة ولكون الشريعة في مبناها

العام ومقصدها الكبير هو العمل على الحفاظ على سلامة المجتمع ومره بكل أسباب العطاء والتعمير والسلامة،كان من الواجب على الفكر المقاصدي أن يتجه إلى الاهتمام بمراعاة مقصد حفظ المجتمع، وأن يجعله مقصدا مستقلا من المقاصد الضرورية للشريعة الإسلامية[22] .

وعليه يرى الدكتور النجار في سياق حديثه عن وجوب الاعتناء بهذا المقصد الشرعي وضرورة الالتفات إليه، أن يتجه الفكر المقاصدي الإسلامي إلى "بيان أسس وقواعد وأحكام هذا المقصد العظيم بصفة واضحة ومباشرة وإخراجه من العموميات كما درج عليه التقسيم التقليدي السائد في مقاصد الشريعة.ولكن كيف يتحقق مقصد حفظ كيان المجتمع الإنساني؟ ذلك هو السؤال المطروح والذي يحتاج إلى جواب .

سبيل تحقيق مقصد حفظ الكيان الإنساني:

إن المجتمع الإنساني اليوم أصبح شبكة معقدة من العلاقات بين مكونات متعددة،فعلاقات بين الأفراد،وعلاقات بين الفرد والهيئة الاجتماعية العامة،وعلاقات بين الفرد وبين القيادة العليا للمجتمع متمثلة في الدولة أو ما يقوم مقامها ،وعلاقات بين الفرد وبين المؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة وغيرها،وكل هذه العلاقات تتنوع إلى علاقات روحية أخلاقية،وعلاقات قانونية تنظيمية،وينتظم من كل ذلك بناء متكامل يتجاوز في معناه معنى النسل أفرادا،وهو ما نطلق عليه كما يقول النجار (اسم الكيان الاجتماعي) الذي يتميز بعنصرين أساسيين فيه لا يقوم له وجود إلا بهما ،هما : (المؤسسة الاجتماعية،والعلاقات الاجتماعية).فالمجتمع الإنساني اليوم لا يصلح ولا يتقيم له الحال إلا بصلاح هذين العنصرين،الذين بصلاحهما يتمكن الإنسان من أداء وظيفته الوجودية في الحياة على وجه الأرض ،ولهذا الاعتبار جاء الدين الإسلامي بما يجعل العناية بالعنصرين المذكورين ،وتحقيق الصلاح فيهما مقصدا شرعيا ضروريا.[23] ويتحقق ذلك وفق العناصر التالية:

أولا: حفظ المؤسسية الاجتماعية:ويتم بما يلي:

أ ـ الحفظ بثقافة المؤسسية.

ب ـ الحفظ بمؤسسة الأسرة.

ج ـ الحفظ بمؤسسة الدولة: ويكون باعتماد الشورى كآلية للدولة، والمجتمع هو مصدر السلطة.

ثانيا :حفظ العلاقات الاجتماعية:ويتم بالتالي:

أ ـ الحفظ برابطة الأخوة.

ب ـ الحفظ بميزان العدل.

ج ـ الحفظ بعلاقة التكافل .[24]

المنحى التجديدي في تقسيم المقاصد وإعادة صياغتها في إطار كلي عام:

إن أهم ما نلاحظه ونحن نتحدث عن المنحى التجديدي في محاولة شيخنا وأستاذنا الدكتور عبد المجيد النجار ،هو دعوته إلى إعادة ترتيب المقاصد، وقف تقسيم يراعي مستجدات الحياة من جهة، ويراعي الأبعاد الإنسانية كلها مما يتيح لها أن تكون أكثر فاعلية في النظر الفقهي وفي توجيه السلوك العملي نحو موافقة أحكام الشريعة، وأن تكون متصلة بجميع مظاهر الحياة .

وإذا كانت مقاصد الشريعة هي المقاصد التي تحفظ تلك الكليات العامة، وإن هذا الحفظ يتم بما هو ضروري وما هو حاجي وما هو تحسيني، وكل الأمثلة التي تضرب للمقاصد الحاجية والتحسينية إنما هي أمثلة تعود كلها عند تبنيها إلى حفظ الكليات.

وأنها جاءت ممحضة لما فية خير الإنسان،وشاملة في تحقيق ذلك الخير بكل أوجه حياته وفي جميع ما يكون عليه من أوضاع ،فإنه يحسن أن تدرج المقاصد الكلية التي هي أصول المقاصد ضمن الرؤية الشمولية للإنسان التي جاءت بها الشريعة، فقد جاءت هذه الشريعة تقصد إلى تحقيق مصلحة الإنسان في دوائر متوسعة تبتدئ بقيمة وجوده ،والغاية من حياته باعتباره نوعا وتمر بوجوده فردا، وبوجوده مجتمعا، لتنتهي إلى وجوده كائنا في محيط مادي[25].

وإذن وبما أن هذه الشريعة جاءت في كل دائرة من تلك الدوائر لتحفظ الإنسان ليقوم فيها بدوره الذي خلف من أصله فإن الدكتور النجار يرى لو

أن تلك المقاصد الشرعية الكلية قد أدرجت ضمن هذه الدوائر فكان ذلك أوعى إلى أن تكون أكثر فاعلية في النظر الفقهي وفي توجيه السلوك العملي ليوافق أحكام الشريعة إذ تكون عندئذ متصلة بجميع مظاهره الحياة في مشهد شامل، يدل أن تبقى في تقسيمها مجردة غير مرتبطة بمشاهد الحياة"[26] .

وبهذا المنحى يتجه النجار إلى تبني تقسيم المقاصد الشرعية وفق أبعاد جديدة ،ويدعو إلى إدراج أبعاد جديدة لها ضمن إطار الكليات الضرورية التي تضافرت جهود القدامى في وضعها والتأصيل لها،وبهذا فهو يحاول الخروج بها من إطارها التقليدي إلى إطار كلي عام يشمل دوائر الحياة الإنسانية كلها بأبعادها المختلفة لتتوافق على المستجدات العصرية، وتواجه القضايا المستحدثة بثبات وقوة ومرونة تحافظ على كيان الإنسان وجوهره وتعالج مشكلاته بواقعية.

وقد كشف لنا عن جوهر محاولته هذه ،وعن أهم ما يمكن أن نلمحه بادئ ذي بدء فيها من النزوع نحو التجديد والإضافة، ومحاولة تفعيل المقاصد بقوله:" وبناء على هذه الملاحظات التي أوردناها على التقاسيم السابقة المأثورة، في مدونة مقاصد الشريعة، واعتبارا لما حدث من تغييرات في الحياة الإنسانية، انتهت بها إلى تشابك وتعقيد أفرزت مصاعب وأزمات، وأبرزت مطالب وحاجات، فإننا نستمد فيما يلي من بحث في مقاصد الشريعة تقسيما يقوم على تصنيفها بناء على معالجاتها لقضايا الإنسان في دوائر حياته، ابتداء من قيمة حياته الإنسانية، وانتهاء إلى المحيط الطبيعي الذي يعيش فيه، إدراجا في كل دائرة في تلك الدوائر للمقاصد الكلية المتضمنة لحفظ مصلحة من الصالح العليا، وبيانا لطرق حفظها، وتمثيلا بأمثلة موضحة لذلك تشمل على أساس تراتيبي ما هو ضروري وما هو حاجي تحسيني "[27] .

هذه هي ملامح التجديد التي استطعنا الوقوف عندها في محاولة شيخنا وأستاذنا الدكتور عبد المجيد النجار، وقد أوجزناها في سياق محاولتنا رصد حركة التجديد والتأصيل لدى مدرسة المغرب الإسلامي الأصولية في موضوع المقاصد الشرعية،ونحن وإن كنا قد اختصرناها هنا، فإننا عازمون

بإذن الله على الرجوع إليها وعرضها بمزيد من النقد والتحليل والمقارنة في بحث آخر متى توفر لدينا الوقت والمراجع اللازمة.

الهوامش:

(1) أنظر الدكتور عبد المجيد النجار : مقاصد الشريعة . ص 238.

(2) انظر: النجار: نفسه، ص50

(3) انظر: النجار، نفسه، ص50

(4) انظر: النجار، نفسه 51.

(5) النجار : المرجع نفسه . ص 51.

(6) النجار : المرجع نفسه . ص 53.

(7) انظر: النجار: نفسه، ص52.

(8) انظر النجار: نفسه، ص52.

(9) انظر النجار: نفسه، ص 52.

(10) انظر النجار: نفسه، ص 208و 209.

(11) انظر: النجار: نفسه، ص 207.

(12) النجار : نفسه ، ص 208.

(13) النجار : نفسه ، ص 208.

(14) النجار : نفسه ،ص 208.

(15) النجار : نفسه ،ص 209.

(16) النجار : نفسه ،ص 209.

(17) الأنفال/ 56.

(18) البقرة / 60.

(19) القصص / 77.

(20) انظر النجار : نفسه، ص 210و 211.

(21) انظر النجار :نفسه ، ص 212 ـ 230.

(22) النجار : المرجع نفسه . ص 53.

(23) انظر النجار: نفسه، ص 157و158.

(24)انظر النجار: نفسه، ص157 ـ 180.

(25) انظر: النجار، نفسه، ص55–56.

(26) انظر: النجار، نفسه، ص55–56.

(27) الدكتور النجار، نفسه، ص55–56.